No. 42971

France
and
Morocco

Agreement on cooperation in the field of tourism between the Government of the French Republic and the Government of the Kingdom of Morocco (with annex). Marrakesh, 13 January 1996

Entry into force: *21 April 2000 by notification, in accordance with article 8*

Authentic texts: *Arabic and French*

Registration with the Secretariat of the United Nations: *France, 21 August 2006*

France
et
Maroc

Accord de coopération dans le domaine du tourisme entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement du Royaume du Maroc (avec annexe). Marrakech, 13 janvier 1996

Entrée en vigueur : *21 avril 2000 par notification, conformément à l'article 8*

Textes authentiques : *arabe et français*

Enregistrement auprès du Secrétariat des Nations Unies : *France, 21 août 2006*

VII - **المساعدة على الإنعـــاش :**

إبتداء من سنة 1996 يقوم الجانب الفرنسي بتمويل مهمة ممثل عن دار فرنسا لدى وزارة السياحة المغربية لتحديد المصطلحات الإستدلالية المتعلقة بالتدقيق في حسابات المكتب الوطني المغربي للسياحة وذلك ترقبا لإعادة هيكلته .

يقدم الجانب الفرنسي كذلك مساعدة من أجل وضع مرصد سياحي . ويمول لهذه الغاية مهمة أخصائي مغربي إلى فرنسا عن طريق برنامج وكالة التعاون التقني الصناعي والإقتصادي .

VIII - **التكويـن :**

أ -تنظيم تداريب لفائدة أطر وزارة السياحة المغربية .

يستقبل الجانب الفرنسي ويتحمل نفقات إقامة أطر وزارة السياحة المغربية من أجل القيام بتداريب تطبيقية في الإدارات والهيئات الفرنسية المتخصصة في مجالات الإنعاش ومراقبة جودة الخدمات السياحية والتهيئة السياحية .

ب - المساعدة على وضع مخطط مديري للتكوين المهني .

الأعمال ذات الأسبقية المعينة من طرف الجانب المغربي هي :

* تكوين المكونين والمسيرين .
* تطوير التكوين بالتناوب .
* تطوير البرنامج المطبق على الفندقة والسياحة .
* إحداث سلك ثالث بالمعهد العالي للسياحة بطنجة ، وسيعمل الجانب الفرنسي على تقديم الدعم التام للجانب المغربي من أجل تحقيق هذه الأعمال . وتندرج هذه العملية في إطار التعاون القائم بين فرنسا والمغرب في مجال التكوين المهني .

وفيما يتعلق بالمساهمة المالية ،يرتئ الجانب الفرنسي إمكانية تقديم مساعدة مالية فورية للشركة الوطنية لتجهيز خليج أكادير وذلك لتهيئة موقع " تفنت " بواسطة معاملة خاصة.

III - رفع مستوى البنيات التحتية للمواقع السياحية وتحسين محيطها :

يقدم الجانب المغربي لنظيره الفرنسي لائحة مشاريع البنيات التحتية ذات الأسبقية وكذلك العناصر الضرورية لفحصها قصد دراستها وتمويلها حسب الطريقة الملائمة لكل مشروع.

IV - تعريف وتسويق منتوجات جديدة :

أ - المساعدة على التعريف بالإطار المؤسساتي (التقنين والتنظيم الإداري) الضروري لتأطير بعض أنواع الأنشطة .يقوم الجانب الفرنسي في بداية 1996 بمهمة تعريف الحاجيات عن طريق وزارة السياحة الفرنسية .

ب - المساعدة على إنعاش وإحداث منتوجات جديدة وذلك بربط الإتصال بين الفعاليات المغربية والفرنسية بمبادرة من أحد الطرفين . وسيشرع في هذا العمل إبتداء من سنة 1996.

ج - توجيه مشاريع القطاعين العام والخاص لاسيما في إطار إجراءات بروتوكول الشراكة أو في إطار مجموعة الصندوق الفرنسي للتنمية .

ويعمل الجانب المغربي على تسهيل عملية تعريف المشاريع .

V - تسيير المحطات السياحية :

يقوم الجانب الفرنسي خلال سنة 1996 بمهمة إرسال خبير (مسؤول جهوي أو مدير محطة) للتدارس مع وزارة السياحة المغربية والجهات الأخرى المعنية ، القضايا المتعلقة ب :

- تسيير المحطات السياحية .
- إنشاء فضاءات للتنشيط.
- طرق تمويل المشاريع المقدمة من طرف الجماعات المحلية والقطاع الخاص .

VI - التسيير المركزي للحجز :

عن طريق برنامج عمل وكالة التعاون التقني الصناعي والإقتصادي برسم سنة 1996 ، يمول الطرف الفرنسي بعثة مسؤول مغربي يعين من طرف الجانب المغربي قصد دراسةالمنجزات الفرنسية من هذا القبيل وإعداد دفتر التحملات على أن يعهد للقطاع الخاص مهمة الإنجاز .

برنامـج عمـل

ملحـق

باتفاق التعاون في مجال السياحة

بـيـن

حكومـة الجمهوريـة الفرنسية

وحكومة المملكة المغربيـة

إن ممثلي الحكومةالفرنسية والحكومة المغربية المجتمعين طبقا للمادة الخامسة من اتفاق التعاون فـي مجـال السياحة المـؤرخ بتاريـخ ..... بيـن حكومـة الجمهوريـة الفرنسيـة وحكومة المملكة المغربية قد اعتمدوا برنامج العمل التالي :

I – إعادة الهيكلة المالية للمقاولات السياحية المغربية :

أ – المساعـدة علـى إنشاء أداة تحمـل المديونيـة . وتكمـن هـذه المساعـدة فـي مجموعـة بعثـات خبراء تتحملهاجمعية تنمية التبادل في مجال التكنولوجيـا الإقتصاديـة والماليـةوتنجز هـذه البعثات لـدى القـرض العقـاري والسياحـي ،ولـدى وزارتـي السياحـة و الماليـة المغربيتيـــن وستتم أول مهمة استطلاع خلال سنة 1996 .

ب – التدقيق المالي للمقاولات السياحية المغربية التي ستعاد هيكلتها . تمديدا للعمل الآنف الذكر، وبمساهمة مستشارين خواص أخصائيين ستتم عملية نقل المهارات بتمويل من قروض فرنسية، وذلك في مجـال تدقيـق المقـاولات (تدقيـق فـي نفـس الوقـت حسابـي وتقنـي – تجـاري) . ستحددالمصطلحات الإستدلالية لهذه المهمة إبتداء من يناير 1996 بشراكة الطرفيـن .

ج – تعبئة مجموعة الصندوق الفرنسي للتنمية لمساعدة المقاولات السياحية القابلة لإعـادة الهيكلـة ، وذلـك بواسطـة خطـة تتلاءم والوضـع المـالي الحـالي للقطـاع السياحـي المغربـي . ولجلـب ا لمقاوليـــن علـى الإستثمار في القطاع السياحي سيتم اعتماد بروتوكول الشراكة .

II – تعديـلات عقـاريـــــة :

نظـرا لمهاراتـه المتخصصـة فـي مجـال شركات التهيئـة السياحيـة ،يقـوم الجانـب الفرنسـي بمساعـدة الجانـب المغربي علـى إحداث وكالـة عقارية سياحية لاسيما فيـما يخـص الجوانـب المتعلقـة ببنيـة الوكالـة وطريقة تمويلها ومجال تدخلها وعلاقاتها مع المؤسسات الموجـودة .

2 - لايمس انتهاء مدة صلاحية هذا الاتفاق أو إلغاؤه ، حقوق وواجبات الطرفين الملتزمين ، بالمشاريع التي توجد في طور الإنجازطبقا لمقتضيات هذا الاتفاق .

وحرر في .....بتاريخ .....في
نظيرين باللغتين العربية والفرنسية وللنصين نفس الحجية .

عـــــن حكومة
المملكـــــة المغربيـــة

عـــــن حكومة
الجمهوريـــة الفرنسية

المادة الرابعة:

يتشاور الطرفان المتعاقدان ، وتتم المراسلة بينهما عبر الطرق الدبلوماسية ، ويعقدان اجتماعات العمل باتفاق مشترك مرة كل سنة وكلما دعت الحاجة الى ذلك .

المادة الخامسة :

تكون انشطة التعاون المنصوص عليها تطبيقا لهذا الاتفاق موضع برامج عمل ، ويلحق الى هذا الاتفاق برنامج العمل الاول .

المادة السادسة :

يقوم كل طرف باشعار الطرف الآخر بواسطة الطرق الدبلوماسية بمقترحات تغيير أو تعديل هذا الاتفاق . ويسري مفعول كل تغيير او تعديل يتم باتفاق مشترك ، بعد استكمال كل طرف فيما يخصه ، الاجراءات الداخلية المتطلبة ، ويصبح جزءا لايتجزأ من هذا الاتفاق .

المادة السابعة :

تتم تسوية كل خلاف ينشأ عن تأويل وتطبيق هذا الاتفاق بطرق ودية بالتشاور والتفاوض بين الطرفين المتعاقدين .

المادة الثامنة :

1 - يدخل هذا الاتفاق حيز التنفيذ بتاريخ التوصل بآخر إشعار خاص باستكمال كل طرف الاجراءات الداخلية المتطلبة ، ويحل محل اتفاق التعاون السياحي بين حكومة الجمهورية الفرنسية وحكومة المملكة المغربية المؤرخ بفاتح فبراير 1979 .

ويبرم هذا الاتفاق لمدة خمس سنوات ابتداء من دخوله حيز التنفيذ ، ويتم تجديده باتفاق صريح بين الطرفين لمدد مماثلة ، ويمكن الغاؤه من جانب احد الطرفين المتعاقدين باشعار مسبق عن طريق القناة الدبلوماسية وذلك ثلاثة اشهر على الاقل قبل انتهاء العمل به

إن حكومة الجمهورية الفرنسية و حكومة المملكة المغربية المشار إليهما فيما يلي ب "الطرفين المتعاقدين" ،

رغبة منهما في تقوية علاقات الصداقة والتعاون بين الدولتين ؛

ووعيا منهما بالمصالح المتبادلة في تنمية العلاقات السياحية بين البلدين ؛

واقتناعا منهما بمساهمة الصناعة السياحية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي الاعداد المتوازن للتراب ؛

قد اتفقتا على المقتضيات التالية :

المادة الاولى:

يشجع الطرفان المتعاقدان وينميان وينسقان التعاون في الميدان السياحي لما فيه مصلحتهما المتبادلة وطبقا للتشريع والانظمة واجراءات الميزانية المعمول بها في كلا البلدين ، ويسهلان نشاط مهنيي القطاع السياحي في البلدين ، ويعملان على تسهيل الاسفار ذات الطابع السياحي في المغرب وفرنسا .

المادة الثانية :

يقوم الطرفان المتعاقدان بتبادل المعلومات المتعلقة بالتشريع السياحي ، وتنظيم هذا القطاع ، وبسياستهما السياحية الوطنية والإقليمية ،والانشطة التي يقومان بها خارج اطار هذا الاتفاق والتي لها تأثيرات على السياحة .

المادة الثالثة :

يعمل الطرفان المتعاقدان على تسهيل الدراسة والانجاز المشترك لمشاريع الاستثمارات في ميدان السياحة ويشجعان المساعدة التقنية لصالح تنمية الصناعة السياحية خصوصا بالتكوين المهني وبتبادل الخبراء .

ويركز الطرفان أعمالهما خاصة على تنظيم النشاط السياحي واعداد وتسيير وترويج المشاريع السياحية وتقديم الخدمات وعمليات الانعاش السياحية .

[ARABIC TEXT — TEXTE ARABE]

اتفاق التعاون في مجـــال السياحة

بيـــن

حكومة الجمهورية الفرنسية

وحكومة المملكـــــة المغربية

[FRENCH TEXT — TEXTE FRANÇAIS]

ACCORD DE COOPÉRATION DANS LE DOMAINE DU TOURISME ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC

Le Gouvernement de la République française et le Gouvernement du Royaume du Maroc, ci-après dénommés "les parties contractantes",

Désireux de renforcer les relations d'amitié et de coopération entre les deux Etats,

Conscients des intérêts réciproques dans le développement des relations touristiques entre les deux pays,

Convaincus que l'industrie touristique contribue au développement économique et social et à l'aménagement équilibré du territoire,

Conviennent des dispositions suivantes :

Article 1

Les parties contractantes encouragent, développent et coordonnent la coopération dans le domaine du tourisme, dans leur intérêt réciproque et conformément à la législation, aux réglementations et aux procédures budgétaires en vigueur dans chaque Etat.

Elles facilitent l'activité des professionnels du secteur du tourisme dans les deux pays.

Elles favorisent les voyages à caractère touristique en France et au Maroc.

Article 2

Les parties contractantes procèdent à l'échange d'informations relatives à leur législation touristique, à l'organisation du secteur, à leur politique touristique nationale et régionale et aux actions qu'elles mènent dans d'autres cadres que le présent accord, qui peuvent avoir une incidence sur le tourisme.

Article 3

Les parties contractantes favorisent l'étude et la réalisation en commun de projets d'investissements dans le domaine du tourisme.

Elles encouragent l'assistance technique en faveur du développement de l'industrie touristique notamment par l'échange de spécialistes et la formation professionnelle. Elles font porter leurs actions en particulier sur l'organisation de l'activité touristique, l'aménagement, la gestion et la commercialisation des projets touristiques, les prestations de services et les opérations de promotion touristiques.

Article 4

Les parties contractantes se consultent et correspondent par voie diplomatique. Elles se réunissent par accord mutuel une fois par an et en tant que de besoin dans le cadre des réunions de travail.

Article 5

Les actions de coopération envisagées en application du présent accord font l'objet de programmes d'actions. Le premier programme d'actions est annexé au présent accord.

Article 6

Chacune des parties notifie à l'autre par la voie diplomatique ses propositions de modifications ou d'amendements au présent accord. Toute modification ou amendement décidé d'un commun accord prend effet après l'accomplissement par chacune des parties des procédures internes requises en ce qui la concerne et fait partie intégrante du présent accord.

Article 7

Tout différend relatif à l'interprétation et à l'application du présent accord fait l'objet d'un arrangement à l'amiable, par consultation ou négociation entre les parties contractantes.

Article 8

1. Le présent accord entre en vigueur le jour de la réception de la dernière notification de l'accomplissement des procédures internes requises pour chacune des parties et se substitue à l'accord de coopération touristique entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement du Royaume du Maroc du 1er février 1979.

L'accord est conclu pour une durée de 5 ans à compter de son entrée en vigueur. II est renouvelable par accord exprès entre les parties pour de nouvelles périodes de cinq années. Il peut être dénoncé à l'initiative de l'une des parties par la voie diplomatique à l'issue d'un préavis minimum de trois mois.

2. L'expiration de la période de validité du présent accord ou la dénonciation du présent accord ne remet pas en cause les droits et obligations des parties liées aux projets engagés en vertu de ses dispositions.

Fait à Marrakech, le 13 janvier 1996 en deux exemplaires, chacun en langue française et en langue arabe les deux textes faisant également foi.

Pour le Gouvernement de la République française :

BERNARD PONS

JEAN ARTHUIS

Pour le Gouvernement du Royaume du Maroc :

MOHAMMED ALAOUI M'HAMDI

PROGRAMME D'ACTIONS ANNEXE À L'ACCORD DE COOPÉRATION DANS LE DOMAINE DU TOURISME ENTRE LE GOUVERNEMENT DE LA RÉPUBLIQUE FRANÇAISE ET LE GOUVERNEMENT DU ROYAUME DU MAROC

Les représentants du Gouvernement français et du Gouvernement marocain, réunis conformément à l'article 5 de l'accord de coopération dans le domaine du tourisme du [13 janvier 1996] entre le Gouvernement de la République française et le Gouvernement du Royaume du Maroc, ont adopté le programme de travail suivant :

I. RESTRUCTURATION FINANCIÈRE DES ENTREPRISES TOURISTIQUES MAROCAINES

a. Assistance à la réalisation d'un instrument de portage de la dette. Cette assistance consistera en une série de missions d'experts assurées par l'ADETEF. Ces missions seront effectuées auprès du Crédit Immobilier et Hôtelier du ministère du tourisme et du ministère des finances marocains. Une première mission d'identification aura lieu au début de 1996.

b. Audit financier des entreprises touristiques marocaines à restructurer. En prolongement de l'action précédente, une opération de transfert de savoir-faire en matière d'audit d'entreprises (audit à la fois comptable et technico-commercial) sera organisée avec l'intervention de consultants privés spécialisés, financés sur crédits français. Les termes de référence d'une telle mission seront établis dès janvier 1996 conjointement par les deux parties.

c. Mobilisation du groupe de la Caisse française de Développement selon une démarche adaptée à la situation financière actuelle du secteur du tourisme marocain, en vue d'aider les entreprises touristiques viables à se restructurer. Le protocole de partenariat sera utilisé pour encourager les promoteurs à investir dans le secteur touristique marocain.

II. AMÉNAGEMENTS FONCIERS

La partie française, qui dispose d'un savoir-faire spécialisé pour les sociétés d'aménagement touristique, assistera la partie marocaine pour la mise sur pied d'une Agence Foncière Touristique, notamment sur les aspects de la structure de l'agence, son mode de financement, son domaine d'intervention et ses relations avec les institutions existantes.

S'agissant de participation financière, dans l'immédiat, la partie française envisagera la possibilité d'un concours financier à l'aménagement par la SONABA du site de TIFNIT sur la base d'un traitement spécifique.

III. MISE À NIVEAU DES INFRASTRUCTURES ET AMÉLIORATION DE L'ENVIRONNEMENT DES SITES TOURISTIQUES

Une liste prioritaire de projets d'infrastructures ainsi que les éléments nécessaires à leur instruction seront présentés par la partie marocaine pour examen et financement par la partie française selon des modalités appropriées à chaque projet.

IV. DÉFINITION ET COMMERCIALISATION DE PRODUITS NOUVEAUX

a. Assistance à la définition d'un cadre institutionnel (réglementation et organisation administrative) nécessaire à l'encadrement de certains types d'activités. La partie française

assurera début 1996, une mission d'identification des besoins par le biais du ministère français du tourisme.

b. Assistance à la promotion et à la mise en oeuvre de produits nouveaux par la mise en relations d'opérateurs français et marocains à l'initiative de l'une des deux parties. Cette action sera entreprise dès l'année 1996.

c. Instruction de projets menés par les secteurs public et privé, notamment dans le cadre des procédures du protocole de partenariat ou du groupe de la Caisse française de Développement.

La partie marocaine s'attachera à faciliter l'identification des projets.

V. GESTION DE STATIONS TOURISTIQUES

La partie française assurera, courant 1996, une mission d'expert (un responsable régional du tourisme ou un directeur de station) pour examiner avec le ministère marocain du tourisme et les autres parties concernées les questions relatives à :

-- la gestion des stations touristiques;

-- la création d'espaces d'animation;

-- les modalités de financement de projets menés par 'es collectivités locales et le secteur privé.

VI. GESTION CENTRALISÉE DES RÉSERVATIONS

La partie française financera, par le biais du programme d'actions 1996 de l'ACTIM, la mission d'un responsable marocain à désigner par la partie marocaine pour étudier des réalisations de ce type en France et élaborer un cahier des charges, la réalisation proprement dite sera confiée au secteur privé.

VII. ASSISTANCE À LA PROMOTION

La partie française financera dés janvier 1996, une mission d'un représentant de la Maison de la France auprès du ministère marocain du tourisme pour définir les termes de références d'un audit de l'Office national Marocain du Tourisme (ONMT), dans la perspective de sa restructuration.

La partie française apportera également une assistance à la mise en place d'un observatoire du tourisme. Elle financera sur le programme de l'ACTIM, à cet effet, la mission d'un expert marocain en France.

VIII. FORMATION

a. Stages au profit de cadres du ministère marocain du tourisme

La partie française accueillera et prendra en charge le séjour de cadres du ministère marocain du tourisme pour effectuer les stages pratiques au sein des administrations et organismes français compétents dans les domaines de la promotion, du contrôle de qualité des prestations touristiques et de l'aménagement touristique.

b. Assistance à la mise en oeuvre du plan directeur de la formation professionnelle. Les actions prioritaires identifiées par la partie marocaine sont :

-- la formation des formateurs et des gestionnaires;

-- le développement de la formation alternée;

-- le développement de programmes appliqués à l'hôtellerie et au tourisme;

-- la mise en place d'un 3ème cycle à l'Institut supérieur du tourisme de Tanger.

La partie française s'efforcera d'apporter le concours adéquat à la partie marocaine peur la réalisation de ces actions, cette coopération devant s'insérer dans le cadre des coopérations existantes entre la France et le Maroc en matière de formation professionnelle.

[TRANSLATION -- TRADUCTION]

AGREEMENT ON COOPERATION IN THE FIELD OF TOURISM BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FRENCH REPUBLIC AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO

The Government of the French Republic and the Government of the Kingdom of Morocco (hereinafter referred to as "the Contracting Parties"),

Desirous of strengthening friendly and cooperative relations between the two States,

Aware that it is in their mutual interest to develop tourism between the two countries,

Convinced that the tourist industry contributes to economic and social development and to balanced land-use planning,

Have agreed as follows:

Article 1

The Contracting Parties shall encourage, develop and coordinate cooperation in the field of tourism in their mutual interest and in accordance with the legislation, regulations and budgetary procedures in force in each State.

They shall facilitate the work of professionals in the tourist sector in both countries.

They shall promote sightseeing trips in France and Morocco.

Article 2

The Contracting Parties shall exchange information about their legislation on tourism, the organization of the tourist sector, their national and regional policies on tourism, and any activities they are conducting outside the framework of this Agreement which may have an impact on tourism.

Article 3

The Contracting Parties shall promote the study and joint implementation of investment projects in the field of tourism.

They shall encourage technical assistance to develop the tourism industry through such activities as the exchange of specialists and vocational training. They shall focus, in particular, on the organization of tourism activities, the development, management and marketing of tourism projects, provision of services for tourists and the promotion of tourism.

Article 4

The Contracting Parties shall consult and correspond through the diplomatic channel. They shall hold working meetings by mutual agreement once a year and whenever necessary.

Article 5

The cooperation projects envisaged under this Agreement shall be the subject of action programmes. The first action programme is appended to this Agreement.

Article 6

Each Party shall notify the other through the diplomatic channel of its proposals for modification or amendment of this Agreement. Any mutually agreed modification or amendment shall take effect as soon as both Parties have completed the internal procedures required of them and shall constitute an integral part of this Agreement.

Article 7

Any dispute concerning the interpretation or implementation of this Agreement shall be settled amicably through consultation or negotiation between the Contracting Parties.

Article 8

1. This Agreement shall enter into force on the date of receipt of the last notification of completion of the internal procedures required by each of the Parties and shall replace the Agreement of 1 February 1979 between the Government of the French Republic and the Government of the Kingdom of Morocco concerning cooperation in the field of tourism.

The Agreement shall be concluded for a period of five years from its entry into force. It may be renewed for further five-year periods by express agreement of the Parties. Either Party may terminate it by giving at least three months' prior notice through the diplomatic channel,

2. Neither the expiry of the period of validity of this Agreement nor the termination thereof shall affect the rights and duties of the Parties in respect of projects initiated under its provisions.

Done in Marrakesh on 13 January 1996, in duplicate in the French and Arabic languages, both texts being equally authentic.

For the Government of the French Republic:

BERNARD PONS

JEAN ARTHUIS

For the Government of the Kingdom of Morocco:

MOHAMMED ALAOUI M'HAMDI

ACTION PROGRAMME APPENDED TO THE AGREEMENT ON COOPERATION IN THE FIELD OF TOURISM BETWEEN THE GOVERNMENT OF THE FRENCH REPUBLIC AND THE GOVERNMENT OF THE KINGDOM OF MOROCCO

The representatives of the French Government and the Moroccan Government, having met in accordance with Article 5 of the Agreement on Cooperation in the Field of Tourism dated 13 January 1996 between the Government of the French Republic and the Government of the Kingdom of Morocco, have adopted the following programme of work:

I. FINANCIAL REORGANIZATION OF MOROCCAN TOURISM ENTERPRISES

a. Assistance in the establishment of a debt management instrument. This assistance shall consist of a series of expert missions undertaken by ADETEF. These missions will be carried out in the Crédit Immobilier et Hôtelier of the Ministry of Tourism and the Moroccan Ministry of Finance. An initial identification mission will be undertaken at the beginning of 1996.

b. A financial audit of the Moroccan tourism enterprises requiring reorganization. As a follow-up to the previous measure, an operation of transfer of know-how in the field of company audit (covering both bookkeeping and technical and commercial aspects), financed from French credits, will be organized with the participation of specialist private consultants. The terms of reference of the mission will be established jointly by the two Parties in January 1996.

c. Mobilization of the Caisse française de développement group, in accordance with a procedure adapted to the current financial situation of the Moroccan tourist sector, with the aim of assisting viable tourism enterprises to reorganize. The partnership protocol will be used to encourage promoters to invest in the Moroccan tourist sector.

II. SITE DEVELOPMENT

The French Party, which has specialized know-how in the field of tourist development companies, will assist the Moroccan Party with the establishment of a Tourist Site Agency, particularly with regard to matters concerning the structure of the agency, the method of financing it, the scope of its activities and its relationships with existing institutions.

As regards financial participation, the French Party shall, as an immediate measure, envisage the possibility of financial assistance for the development by SONABA of the TIFNIT site on the basis of a specific development plan.

III. ATTAINMENT OF STANDARDS IN INFRASTRUCTURES AND IMPROVEMENT OF THE ENVIRONMENT OF TOURIST SITES

A list of priority infrastructure projects, together with the elements necessary for their study, shall be prepared by the Moroccan Party for examination and financing by the French Party in a manner appropriate to each project.

IV. DEFINITION AND MARKETING OF NEW PRODUCTS

a. Assistance in the definition of an institutional framework (regulations and administrative organization) necessary to provide the organizational basis for certain types of activity. At the beginning of 1996 the French Party, through the French Ministry of Tourism, will undertake a mission to identify needs.

b. Assistance in the promotion and introduction of new products through the introduction to one another of French and Moroccan operators on the initiative of either Party. Assistance of this kind shall begin in 1996.

c. Study of projects executed by the public and private sectors, in particular within the framework of the procedures of the partnership protocol or of the French Development Fund group.

The Moroccan Party will endeavour to facilitate the identification of projects.

V. MANAGEMENT OF TOURIST RESORTS

During 1996 the French Party will send an expert mission (a senior regional tourism official or a resort manager) to examine with the Moroccan Minister of Tourism and the other parties concerned matters relating to:

-- the management of tourist resorts;

-- the establishment of recreational areas;

-- the methods of financing projects conducted by local authorities and the private sector.

VI. CENTRALIZED HANDLING OF RESERVATIONS

The French Party will, as part of the 1996 action programme of ACTIM, finance a mission by a senior Moroccan official, to be nominated by the Moroccan Party, to study mechanisms of this kind in France and to establish specifications the actual implementation of which is to be entrusted to the private sector.

VII. ASSISTANCE WITH PROMOTION

In January 1996 the French Party will finance a mission by a representative of the Maison de la France to the Moroccan Ministry of Tourism to define the terms of reference of an audit of the Moroccan National Tourism Office (ONMT) with a view to its reorganization.

The French Party will also provide assistance with the establishment of a tourism observatory. To that end it will finance a mission in France by a Moroccan expert under the ACTIM programme.

VIII. TRAINIG

a. Periods of practical experience for supervisory officials in the Moroccan Ministry of Tourism

The French Party will receive and take responsibility for stays by supervisory officials of the Moroccan Ministry of Tourism to obtain practical experience within French admin-

istrations and other bodies with competence in the fields of promotion, quality control of tourist facilities and tourism development.

b. Assistance with the implementation of the overall training plan. The priority areas identified by the Moroccan Party are:

-- training of trainers and managers;

-- development of alternating training;

-- development of programmes applied to the hotel and tourism industries;

-- the creation of a third cycle of studies at the Higher Institute for Tourism in Tangiers.

The French Party will endeavour to provide adequate assistance to the Moroccan Party for the implementation of these measures. Cooperation in this area shall form part of existing cooperation between France and Morocco in the field of vocational training.